

خو مؤسسته عالمية للزكاة

في ظل المستجدات الدولية

د. العياشي فداد

المستخلص. تمثل هذه الورقة جهد المقل في تتبع ما بذل من الجهود المخلصة الرامية إلى إقامة مؤسسة عالمية تعنى بشؤون الزكاة، والمعوقات التي حالت دون بلوغ الهدف المنشود رغم اتفاق الجميع على شرعيته وضرورته للأمة، حيث أضحى الكثير من مجتمعاتها يمد يده إلى المنظمات الدولية خفية أحيانا وعلانية أحيانا أخرى.

كما أن الورقة تسعى لعرض اقتراح صيغة مرحلية لبلوغ المقصد ربما يكون فيه الحل للتغلب على المعوقات والصعوبات الموضوعية والإجرائية غيرها.

عناصر العرض:

١. عرض الجهود السابقة.
٢. المعوقات والصعوبات.
٣. الصيغة المقترحة : التصور، الأهداف، مجالات العمل.
٤. قضايا فقهية ذات الصلة: عرض للبحث والمناقشة.

ورقة معلومات أساسية

أصلها قدم في بعض المؤتمرات والمناسبات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الأمين، محمد بن عبد الله المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحابه أجمعين.

مُهِيل:

تمثل هذه الورقة جهد المقل في تتبع ما بذل من الجهود المخلصة الرامية إلى إقامة مؤسسة عالمية تعنى بشؤون الزكاة، والمعوقات التي حالت دون بلوغ الهدف المنشود رغم اتفاق الجميع على شرعيته وضرورته للأمة، حيث أضحى الكثير من مجتمعاتها يمد يده إلى المنظمات الدولية خفية أحيانا وعلانية أحيانا أخرى.

كما أن الورقة سعت لعرض اقتراح صيغة مرحلية لبلوغ المقصد ربما يكون فيه الحل للتغلب على المعوقات والصعوبات الموضوعية وغيرها .

وتأتي هذه الورقة استجابة للدعوة الكريمة لتوثيق هذه الجهود المباركة بشكل مختصر يمكن الاستفادة منها والبناء عليها لإعادة صياغة هذا المشروع الذي يخدم الأمة. والشكر لمعهد الاقتصاد الإسلامي على إتاحتها الفرصة لعرض هذه الجهود على ثلة من الخبراء والمتخصصين والمهتمين بشؤون بناء مؤسسات الاقتصاد الإسلامي كخطوة فاعلة نحو استكمال تطبيق النظام المالي الإسلامي.

فالورقة بهذا المنطلق لا تمثل بحثا أكاديميا صرفا كما عهدنا البحوث العلمية المتخصصة، وإنما الورقة معنية باستعراض ما بذل من جهود مباركة في نطاق السعي لإقامة المؤسسة العالمية للزكاة، مع المناقشة واقتراح البديل. فلذلك وسمتها بورقة معلومات أساسية مع اقتراح ملحق بالقضايا الشرعية والمؤسسية التي يمكن استدعاؤها ودراستها حين اطلاق مثل هذا المشروع.

والله أسأل العفو عن الزلل، والأجر في الصواب والخطأ.

في منهجية الورقة

ستحاول الورقة رسم الاتجاه التنظيري والعملي نحو المؤسسة العالمية للزكاة في ظل المتغيرات والمستجدات المعاصرة من خلال منطلقات أساسية نعتبرها في غاية الأهمية بالنسبة لهذا الموضوع محلياً، وعالمياً، ومن أهمها:

١. الاعتراف بالدور الاقتصادي والاجتماعي لمؤسسة الزكاة في تنمية المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

٢. الاهتمام بتفعيل دور الزكاة باعتبارها عبادة مالية تمثل الركن الثالث من أركان ديننا الحنيف. وهو الأمر الذي أولته بعض الدول الإسلامية - وكذلك بعض المؤسسات المالية ومنها المنظمات المالية الدولية - عنايتها في الآونة الأخيرة وذلك من خلال تشجيعها للقطاع الأهلي أو ما يعبر عنه بالمجتمع المدني.

٣. ضرورة أن يكون العمل في مجال تحصيل وتوزيع الزكاة عبر مؤسسة تضطلع بهذا الدور وفق لوائح وأنظمة تستند إلى تشريعات وقوانين تصدرها المؤسسات والهيئات ذات الاختصاص تأخذ بعين الاعتبار - إضافة إلى تطبيقها الأحكام الشرعية للزكاة - التطورات المعاصرة في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية في الدول والمجتمعات الإسلامية المعاصرة.

٤. الاقتناع بضرورة ترسيخ ودعم فكرة التضامن الإسلامي والتعاون على البر والتقوى بين كافة المؤسسات الإسلامية وبخاصة ما يتعلق منها بمؤسسات الضمان الاجتماعي الرامية إلى معالجة مشكلة الفقر بالسعي نحو التخفيف من حدته في المجتمعات الإسلامية.

المبحث الأول

لمحة تاريخية عن الجهود التي بذلت في الدعوة إلى "المؤسسة العالمية للزكاة"

يمكن أن نميز في هذا الإطار بين ثلاث مراحل أساسية هي:

١. مرحلة الدعوة إلى التضامن والتكافل بين الدول والمجتمعات الإسلامية خارج نطاق مؤسسة الزكاة.
٢. مرحلة المطالبة بمشروع المؤسسة العالمية للزكاة.
٣. المشاريع العملية المقترحة لإنشاء المؤسسة العالمية للزكاة.

المرحلة الأولى: مرحلة الدعوة إلى التضامن والتكافل الاجتماعي بين الدول والمجتمعات الإسلامية خارج نطاق مؤسسة الزكاة.

لا ريب أن هناك أدبيات كثيرة ودعوات مستمرة للتكافل بين المجتمعات الإسلامية، وهذا ليس موطن السرد والحصص لكل تلك الأدبيات، وإنما الذي يعنينا الإشارة إليه أن هناك بداية حقيقية لترجمة ما سبق من أفكار ودعوات، تمثلت أهمية هذه البداية في اتخاذ قرار جريء بإنشاء مؤسسة تكافلية إغاثية على مستوى دولي، فكان قراراً عبّر بصدق عن كل الجهود والمبادرات التي سبقته، ونعني به قرار إنشاء صندوق التضامن الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي. فما هي فكرة هذا الصندوق؟ وما هي أهدافه، وأغراضه؟

تكوين الصندوق^(١):

أنشئ صندوق التضامن الإسلامي بقرار من مؤتمر القمة الإسلامي الثاني المنعقد في لاهور، في فبراير ١٩٧٤م، وأقر القانون الأساسي للصندوق في المؤتمر الخامس لوزراء الخارجية بكوئالمبور في يونيو من نفس السنة (١٩٧٤م). ويتمتع الصندوق بموجب هذا القرار بشخصية اعتبارية مستقلة.

من أهدافه: طبقاً لمقتضى القانون الأساسي للصندوق فقد أُسند إليه القيام بالأعمال الآتية:

١. العمل على تحقيق كل ما من شأنه رفع مستوى الشعوب الإسلامية والمحافظة على عقيدتهم، ودعم تضامنهم في جميع المجالات، وبخاصة التخفيف من أثر الأزمات والمحن والكوارث.

٢. تقديم العون المادي للدول والمجتمعات "الأقليات" الإسلامية للإسهام في رفع مستواها الديني والثقافي والاجتماعي.

٣. المساعدة في المشاريع الخيرية والدينية كبناء المساجد، والمستشفيات، والمدارس.

موارد الصندوق: تتكون موارده من الآتي:

١. تبرعات الدول الأعضاء، والهيئات والمنح التي تقدمها الهيئات العامة والخاصة.

٢. المساعدات العينية، والخبرات البشرية التي تقدمها بعض الدول الأعضاء.

ويعتبر شح الموارد وتناقصها في مقابل الزيادة الملحة في الحاجات الإنسانية لشعوب الدول الإسلامية التحدي الأكبر لمواصلة الصندوق نشاطه، وقد استشعر هذا الخطر، وبحث في البدائل الممكنة.

وكان من أهم البدائل المطروحة إنشاء وقفية خاصة للصندوق بحيث يصرف على أغراضه من عوائدها.

(١) انظر، النظام الأساسي لصندوق التضامن الإسلامي (مذكرة غير منشورة)، منظمة المؤتمر الإسلامي، صندوق التضامن الإسلامي، (مطبوعات المنظمة).

وإذا كان العمل الذي أنجزه الصندوق محل فخر واعتزاز لكل شعوب الدول الإسلامية إلا أنه لا يرقى إلى طموحات الأمة، ويُعتبر نقص موارد الصندوق في الفترة الحالية العقبة الكؤود في مواصلة الصندوق لأداء دوره بفعالية وكفاءة.

ومن البدائل التي حاول الصندوق طرحها لإيجاد موارد ثابتة له من أجل مواجهة النفقات على أغراضه المتنوعة وبرنامجه وحاجاته المتجددة، الزكاة واعتبار الصندوق في هذا الإطار مصرفاً من مصارف الزكاة.

ومن أجل تنفيذ هذا البديل تقدم الصندوق إلى مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورة مؤتمره الثالث بعمان ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م بعرضٍ حول أنشطته وحاجاته الماسة إلى الدعم المادي، ضمنه اقتراح إمكانية اعتبار الصندوق من مصارف الزكاة.

ونظراً لعدم اتضاح الرؤية الكاملة لأعضاء مجمع الفقه حيال الموضوع، فقد اتخذ قراراً بتكليف الأمانة العامة للمجمع بالتعاون مع صندوق التضامن لإعداد الدراسات اللازمة لبحث الموضوع وعرضه على مجلس المجمع في دورة قادمة^(٢).

وقد عرض الموضوع ثانية على المجمع في دورة مؤتمره الرابع بجدة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، مع تقديم عدد من البحوث والدراسات في الموضوع. وبعد الاطلاع عليها من قبل أعضاء المجمع ودراستها ومناقشتها. أصدر المجمع القرار رقم ٢٠ ونصه:

[أولاً: لا يجوز صرف أموال الزكاة لدعم وقفية صندوق التضامن الإسلامي، لأن في ذلك حبساً للزكاة عن مصارفها الشرعية المحدودة في الكتاب الكريم.

ثانياً: لصندوق التضامن الإسلامي أن يكون وكيلاً عن الأشخاص والهيئات في صرف الزكاة في وجوهها الشرعية بالشروط التالية:

(٢) قرار رقم ٢٠ (٣/٨)، انظر: قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي (ط: دار القلم)، ص ٣٩.

أ- أن تتوفر شروط الوكالة الشرعية بالنسبة للموكل والوكيل.

ب- أن يُدخل الصندوق على نظامه الأساسي، وأهدافه، التعديلات المناسبة التي تمكنه من القيام بهذا النوع من التصرفات.

ج- أن يخصص صندوق التضامن حسابًا خاصًا بالأموال الواردة من الزكاة بحيث لا تختلط بالموارد الأخرى التي تنفق في غير مصارف الزكاة الشرعية، كالمرافق العامة ونحوها.

د- لا يحق للصندوق صرف شيء من هذه الأموال الواردة للزكاة في النفقات الإدارية ومرتببات الموظفين وغيرها من النفقات التي لا تندرج تحت مصارف الزكاة الشرعية.

هـ- لدافع الزكاة أن يشترط على الصندوق دفع زكاته فيما يحدده من مصارف الزكاة الثمانية، وعلى الصندوق - في هذه الحالة - أن يتقيد بذلك.

و- يلتزم الصندوق بصرف هذه الأموال إلى مستحقيها في أقرب وقت ممكن حتى يتيسر لمستحقيها الانتفاع بها، وفي مدة أقصاها سنة.

ويوصي المجمع بما يلي:

عملاً على تمكين صندوق التضامن الإسلامي من تحقيق أهدافه الخيرة - المبينة في نظامه الأساسي - والتي أنشئ من أجلها، والتزاماً بقرار مؤتمر القمة الإسلامي الثاني الذي نص على إنشاء هذا الصندوق وتمويله من مساهمات الدول الأعضاء، ونظراً لعدم انتظام بعض الدول في تقديم مساعداتها الطوعية له، يناشد المجمع الدول والحكومات والهيئات والموسرين المسلمين القيام بواجبهم في دعم موارد الصندوق بما يمكنه من تحقيق مقاصده النبيلة في خدمة الأمة الإسلامية].

المرحلة الثانية: المطالبة بمشروع المؤسسة العالمية للزكاة

جاءت هذه المطالبة عبر توصيات وقرارات عديدة لندوات فقهية وزكوية، حيث دعت هذه المؤتمرات والندوات إلى إيجاد إطار تنسيقي بين مختلف الجهات والهيئات التي تُعنى بشؤون تحصيل وتوزيع الزكاة ومجالاتها، ويصعب على المرء تتبع كل تلك الأعمال ورصد كل ما جاء فيها من توصيات ومقررات تتعلق بالمطالبة والدعوة إلى إطار عام لجمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية.

وسنحاول في هذا العرض سرد بعض تلك المطالب مع الإشارة إلى أنها ليست جميعاً توصي بشكل واحد أو نموذج معين لهذا الإطار، أو تصور موحد لهذه المؤسسة، وإنما نُعنى في هذه التوصيات بجميع الدعوات والنداءات والمطالبات التي وجهت لتكوين إطار تنسيقي في شكل هيئة أو مجلس أو مؤسسة أو غير ذلك. ومن **جملة تلك التوصيات:**

(١) المؤتمر الأول للزكاة (الكويت، ١٩٨٤م)، جاء في خامس توصية له، مناقشة المؤتمر بتكوين صندوق أو منظمة باسم صندوق الزكاة تشترك فيه الدول الإسلامية يكون تابعاً لمنظمة المؤتمر الإسلامي، للتنسيق بين مؤسسات الزكاة في الدول الإسلامية وحل مشاكلها عن طريق إجراء البحوث والدراسات اللازمة وتنظيم جمع الزكاة وتوزيعها على مستوى العالم الإسلامي.

(٢) المؤتمر الثالث للزكاة (كوالالمبور، ١٩٩٠م) جاء في توصيته الخامسة أنه يدعو مؤسسات الزكاة وإدارتها في العالم الإسلامي إلى دعم التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات فيما بينها.

(٣) الدعوة التي أطلقها الأمير الحسن ابتداء من عام ١٩٩٢م - ولي عهد الأردن آنذاك - بضرورة العمل على إنشاء مؤسسة عالمية للزكاة والتكافل، وذلك عقب اللجنة التي ترأسها لدراسة القضايا الإنسانية ومنها انتشار الفقر، والتي كلف بها بقرار من الأمم المتحدة.

٤) المؤتمر الرابع للزكاة (السنغال، ١٩٩٥م) جاء في الفقرة الثانية من توصيته الثانية: يناشد المؤتمر الدول الإسلامية جميعًا بالتعاون والتنسيق فيما بينها لجمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها.

٥) المؤتمر الخامس للزكاة (الكويت، ١٩٩٨م) والذي عقد تحت شعار "مؤسسات الزكاة واستيعاب متغيرات القرن الحادي والعشرين" جاء في الفقرة الخامسة: "التأكيد على ما جاء في مؤتمرات وندوات سابقة على ضرورة قيام مؤسسة عالمية تُعنى بالتنسيق بين المؤسسات الزكوية وذلك تمهيدًا لقيام المؤسسة الزكوية العالمية لاحقًا بإذن الله تعالى".

٦) خلال هذه المؤتمرات وبعدها عقدت ندوات علمية ودورات تدريبية ومؤتمرات عالمية تناولت مجالات الزكاة المختلفة والكثير منها أوصى بشكل أو بآخر على قيام مؤسسة تُعنى بالتنسيق بين مختلف الهيئات الزكوية في الدول والمجتمعات الإسلامية.

المرحلة الثالثة: الانتقال من مرحلة المطالبة إلى الإعداد لمشروع إنشاء مؤسسة عالمية تعنى بشؤون الزكاة
وتتضح خطوات ذلك فيما يأتي:

١. استمرار المطالبة بإنشاء مؤسسة عالمية للزكاة تسعى لأداء دورها كمؤسسة لمعالجة مشكلة الفقر في العالم الإسلامي، وتأمين موارد ثابتة ومستقرة تستطيع أن تلبي بعض الحاجات الملحة لشعوب الدول الإسلامية.

٢. جاءت فرصة مناقشة مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورة مؤتمره الثالث بعمان عام ١٩٨٦م لموضوع "استثمار أموال الزكاة" مواتية لتوجيه المجمع نداء خاصا بعد إصدار قراره في موضوع محل البحث^(٣) تبني فيه المجمع: الدعوة إلى برنامج

(٣) "يجوز من حيث المبدأ توظيف أموال الزكاة في مشاريع استثمارية تنتهي بتمليك أصحاب الاستحقاق للزكاة، أو تكون تابعة للجهة الشرعية المسؤولة عن جمع الزكاة وتوزيعها، على أن يكون بعد تلبية الحاجة الماسة الفورية للمستحقين وتوافر الضمانات الكافية للبعد عن الخسائر". انظر: القرار رقم ١٥ (٣/٣)، قرارات وتوصيات مجمع الفقه، ص ٣٣.

إسلامي للإغاثة استجابة للبيان الذي قدمه ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية آن ذاك، الأمير الحسن بن طلال حول المشكلات الملحة التي يعاني منها المسلمون في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة التوجه لتلبية الحاجات الملحة للمسلمين في مواجهة آثار الفقر، والمرض والجهل وتحقيق الحياة الكريمة للإنسان، فدعا المجمع في الفقرة الأولى من قراره رقم ٢٥ إلى: (ضرورة تبني برنامج إسلامي واسع للإغاثة ينفق عليه من صندوق مستقل ينشأ لهذا الغرض ويمول من أموال الزكاة والتبرعات والأوقاف الخيرية)^(٤).

٣. أخذت دعوة الأمير الحسن بن طلال بعد ذلك منحى عمليا من خلال توجيهه لرسائل عدة إلى عدد من المسؤولين والساسة في العالمين العربي والإسلامي وذلك في عام ١٩٩٢م، أوضح لهم فيها ما يعانيه كثير من المسلمين جراء الفقر وسوء الأحوال المعيشية وانخفاض مستويات الدخل. وأهم ما تناولته هذه الخطابات ما يلي^(٥):

- أن إقامة المؤسسة العالمية للزكاة هو إقامة لأحكام شريعتنا الغراء.
- فريضة الزكاة قادرة على أن تؤدي دورا بارزا في التخفيف من صور الحاجة والفقر على مستوى العالم الإسلامي.
- التأكيد على ضرورة بذل الجهود نحو البدء باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء مؤسسة عالمية للزكاة والتكافل، تقوم بجمع الزكاة بالتنسيق مع المؤسسات الزكوية المحلية.

٤. قدمت وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في الأردن ورقة ضافية إلى ندوة "الزكاة والتكافل الاجتماعي في الإسلام" التي نظمها المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية- مؤسسة آل البيت ١٤١٥هـ/١٩٩٤م (وهي الندوة الثالثة في

(٤) انظر القرار رقم ٢٠ (٣/١٣) من قرارات وتوصيات مجمع الفقه، ص ٥٢، ٥٣.
(٥) انظر: ورقة العمل المقدمة إلى الدورة الثالثة للمجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء الأوقاف، عمان ١٩٩٦م، وكذلك المقترح المقدم من قبل وزارة الأوقاف في الأردن إلى الدورة الرابعة للمجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء الأوقاف في جاكرتا، ١٩٩٧م.

سلسلة ندوات الحوار بين المسلمين). استعرضت الورقة أبعاد الدعوة التي أطلقها الأمير الحسن لإنشاء المؤسسة العالمية للزكاة، ومبرراتها، وأهدافها^(٦).

٥. شكلت الندوة لجنة متخصصة وضعت مشروع النظام الأساسي لهذه المؤسسة المقترحة وتمت مناقشته في الندوة الرابعة من سلسلة الحوار حيث أقرت مشروع النظام بعد إدخال التعديلات التي رأتها مناسبة^(٧).

٦. عرض الوفد الأردني الورقة السابقة مشفوعة بالنظام الأساسي على اجتماعات المجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء الأوقاف في دورته الثالثة المنعقدة في عمان عام ١٩٩٦م، وقد أصدر المجلس قراره رقم ٣/٤١٧/٨ بأن: تقوم الأمانة العامة بتوزيع الورقة على سائر الدول الأعضاء لتقديم مرئياتها وتتولى وزارة الأوقاف بالأردن عملية التنسيق^(٨).

٧. قامت وزارة الأوقاف في الأردن بعرض الورقة - حين عدم تلقيها لملاحظات الدول الأعضاء - على المجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء الأوقاف في دورته الرابعة.

٨. أُدرج هذا الموضوع ضمن جدول أعمال المؤتمر السادس لوزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية الذي عقد في جاكارتا في جمادى الآخرة ١٤١٨هـ/ الموافق لشهر أكتوبر ١٩٩٧م. وصادر عن المجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء الأوقاف القرار رقم ٤/٤/١٤١٨هـ الذي ينص على موافقة المجلس على " تكوين لجنة خبراء لإعداد دراسة وتصور شامل عن المقترح الذي تقدم به معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالمملكة الأردنية الهاشمية حول إقامة مؤسسة تعنى بالتنسيق في شؤون الزكاة". وقد تبنت اللجنة المقترح المقدم لها من قبل الأردن^(٩).

(٦) انظر: مؤسسة آل البيت (المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية)، سلسلة ندوات الحوار بين المسلمين: الزكاة والتكافل الاجتماعي في الإسلام، بحوث ومناقشات الندوة، منشورات المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، صص: ٤٦١-٤٨٢.

(٧) انظر: وزارة الأوقاف بالأردن، ورقة حول مقترح سمو الأمير الحسن حول إنشاء المؤسسة العالمية للزكاة، مقدمة إلى الملتقى الثاني للتدفقات السكانية القسرية لدول جنوب آسيا وجنوب غرب آسيا والشرق الأوسط، برعاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تركمانستان، ١٩٩٨م. ص ٢.

(٨) المرجع السابق، ص ٣.

(٩) انظر قرارات الدورة الرابعة للمجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية في جاكارتا، ١٩٩٧/٦٤١٨م.

المبحث الثاني

تصور المؤسسة العالمية للزكاة كما بينها الجهود السابقة

لعل أهم تصور تم عرضه وبيانه في هذا الشأن هو المشروع الأردني الذي تبنته وزارة الشؤون والمقدسات الإسلامية في الأردن وتقدمت به إلى مؤتمر وزراء الأوقاف. ولذلك سنقتصر عليه في هذا العرض والذي يتوخى بيان أهم ملامح هذا المشروع وعناصره. ويمكن تلخيصها في الآتي:

• الشروط الواجب توافرها في هذه المؤسسة:

١. الالتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية في جمع الزكاة وتوزيعها على مصارفها.
٢. تمثيل عالمي لأطر وأجهزة المؤسسة.
٣. الانتشار الواسع لأعمال المؤسسة عبر الفروع و المكاتب.
٤. الاهتمام بالمشاريع الحيوية ذات الأثر المباشر في حياة الناس.

• الهيكل الإداري للمؤسسة: يتكون من:

١. الهيئة العامة: تعتبر السلطة العليا في المؤسسة، وتتكون من الهيئات والجهات المشرفة على جمع الزكاة وتوزيعها، وكذلك من كبار المزمكين في العالم.
٢. المجلس التنفيذي: تتناط به الصلاحيات التنفيذية. ويُختار أمينه العام من الهيئة العامة.

• الخطوات التنفيذية:

اقترحت لجنة لصياغة الفكرة في إطارها العملي ، وإعداد مشروع لائحة المؤسسة ومشروع التعليمات الإدارية والمالية، وإجراء الاتصال بالجهات المعنية والدعوة إلى أول اجتماع للهيئة العامة على ضوء نتائج تلك الاتصالات، وذلك

لمناقشة المشاريع المقترحة واعتمادها وتشكيل المجلس التنفيذي واختيار رئيسه، ونائبه، وأمينه العام.

• مشروع النظام الأساسي:

اقترح مشروع للنظام الأساسي للمؤسسة العالمية للزكاة والتكافل وقد بُني على مسلمات موضوعية يمكن تلخيصها في التالي (١٠):

١. سوء الأوضاع الاقتصادية للعديد من الشعوب الإسلامية، وانتشار الفقر والتخلف، والتفاوت الحاد في الدخل.

٢. ثلث سكان العالم الإسلامي يعيشون دون حد الكفاف.

٣. أكثر من (٧٠%) من لاجئي العالم مسلمون نتيجة الحروب والكوارث الطبيعية.

٤. قصور خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن تحقيق أهدافها في الدول والحكومات الإسلامية.

٥. الجهل بالإمكانات والقدرات الهائلة التي تقوم عليها فريضة الزكاة، والتي تمكنها من المشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد الإسلامية.

وقد تكوّن النظام الأساسي للصندوق من قرابة عشرين مادة تناولت كافة الجوانب الشكلية منها والإدارية، وأهداف المؤسسة ووسائل تحقيقها، والمخول لهم بالمشاركة في الصندوق، وموارده. وإجراءات تشكيل مختلف المجالس وهيئات المؤسسة وانتخاب المسؤولين فيها.

(١٠) ينظر: مشروع النظام الإسلامي للمؤسسة العالمية للزكاة والتكافل.

المبحث الثالث

الصيغة المقترحة

نظرا للصعوبات الجمة التي حالت دون تنفيذ مشروع المؤسسة العالمية للزكاة بطروحاته السابقة، وذلك لأسباب بعضها موضوعي في رأينا والبعض الآخر ليس كذلك، فقد رأينا أنه من الضروري النظر في تلك المعوقات وأخذها بعين الاعتبار. وإعمالا لمبدأ "مرحلة التنفيذ" وصولا إلى الهدف النهائي المتمثل في إقامة هذا المشروع المبارك، فإنه يحسن الاكتفاء في المرحلة الأولى بإنشاء مجلس عالمي أو هيئة عالمية للتنسيق بين مؤسسات الزكاة، وهي الصيغة المثلى وما نراه الأصلح للمرحلة الحالية، وسوف تكتسب هذه الهيئة مرحليا الخبرة الكافية والتجربة الميدانية حتى يتسنى للقائمين عليها بعد ذلك أمر تحويلها إلى مؤسسة عالمية للزكاة تعنى بالجباية والتوزيع إضافة إلى بقية المهام الأخرى تحمل -بإذن الله- مقومات النجاح وعوامل الاستمرار.

وهو ما أوصت به حلقة العمل حول تفعيل دور الزكاة كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي جمعت ثلة من أهل العلم والرأي والخبراء، وبعضا من وزارات الشؤون الإسلامية والأوقاف وهيئات الزكاة، وعقدت في مقر البنك الإسلامي للتنمية في جمادى الآخرة ١٤١٨ هـ الموافق لشهر أكتوبر ١٩٩٧ م . ولتجسيد هذه التوصية في الميدان العملي وجهت الحلقة بتكوين لجنة تأسيسية عالمية تضطلع بمسؤولية التنفيذ.

وقبل عرض مبررات هذا المشروع حسب الصيغة المقترحة، وأهدافه، أود الإشارة إلى بعض التجارب والنماذج التطبيقية للزكاة والتي تجاوز عملها الإطار المحلي إلى الإقليمي في أحيان كثيرة وإلى العالمي في أحيان أخرى.

تجارب مؤسسات "عالمية" في الواقع الميداني:

هناك عدد من المؤسسات المحلية تراعي في أهدافها العمل الزكوي على المستوى العالمي، فتقوم بتوزيع الزكاة في أشكال وأنماط مختلفة، كالإعانات والمساعدات، وإقامة المشاريع الخيرية، والاستثمارية في بقاع شتى من دول العالم الإسلامي ليتعدى بذلك عملها النطاق المحلي والإقليمي. ويمكن أن نذكر من هذه المؤسسات:

١. هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية: التابعة لرابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة.

٢. الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية - الكويت.

٣. منظمة الدعوة الإسلامية - السودان.

٤. بيت الزكاة - الكويت^(١١): وهو هيئة حكومية ذات ميزانية مستقلة تأسست سنة

١٩٨٢م لغرض جمع أموال الزكاة والخيرات وصرفها في مصارفها الشرعية. ويقوم

البيت بتوزيع الزكاة والخيرات محليا وخارجيا. أما التوزيع المحلي فيتخذ إطار

المساعدات الشهرية، والمقطوعة، وفي شكل قروض حسنة، كما يقوم البيت بتوزيع

تبرعات عينية. أما التوزيع الخارجي فيتمثل في: مشروع كافل اليتيم: الذي يتولى

رعاية أيتام المسلمين في بعض البلاد العربية والإسلامية، ومشروع ولائم الإفطار

حيث إنه في كل عام يقيم موائد الإفطار في عدد من الدول، وكذلك مشروع

الأضاحي لتوزيع لحومها على بعض الدول والمجتمعات الإسلامية، ومشروع

الهيئات الإسلامية والإغاثة لمساعدة الهيئات والجمعيات الإسلامية في شتى البقاع.

٥. لجنة مسلمي أفريقيا - الكويت

(١١) انظر الإطار المؤسسي للزكاة (المؤتمر الثالث للزكاة)، مطبوعات المعهد الإسلامي للبحوث، ص ٢٧٩.

مشروع الهيئة العالمية حسب الصيغة المقترحة

١. لابد في البداية من الإشارة إلى أننا نوافق على كل المبررات التي سيقى في مجال الدعوة إلى إنشاء المؤسسة العالمية للزكاة، وهي في غالبها مبررات موضوعية في رأينا. وإن كانت ليست خاصة بالزكاة، وإنما تصلح موجبات للحث على التعاون والتكافل بين الشعوب والدول الإسلامية.

٢. إن الأهداف التي صيغت للمؤسسة العالمية للزكاة وإن كانت أهدافا يطمح إلى تحقيقها كل ساع إلى الخير وعمل البر ناهيك عن مؤسسة نذرت نفسها لتطبيق الركن الثالث من أركان الإسلام، إلا أننا نعتقد بأنها أهداف كبيرة وواسعة من الصعوبة بمكان - في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية لكثير من الدول والمجتمعات الإسلامية - الاستمرار في المطالبة بها جملة واحدة.

٣. بالرغم من توافر إمكانات هائلة في الكثير من الدول والمجتمعات الإسلامية^(١٢)، والرغبة الشعبية في مد يد العون للمحتاجين والضعفاء والمنكوبين من المسلمين، وبرغم صدق الإرادة في كل الجهود المبذولة نحو تأسيس المؤسسة العالمية للزكاة، إلا أن هناك ظروفًا موضوعية وواقعية: اقتصادية واجتماعية، وفي بعض الأحيان إجرائية أقوى من كل ما سبق، مما أدى إلى ظهور معوقات جعلت المشروع يتأخر في ظهوره إلى الوجود، ونعتقد أنه لابد من مضي زمن آخر حتى تتمكن المجتمعات الإسلامية من تخطي الصعاب ورفع التحدي المفروض عليها. ومن أجل هذا فإننا نقترح صيغة تتمثل في: إنشاء هيئة تنسيقية تتولى التنسيق بين مؤسسات الزكاة في الدول والمجتمعات الإسلامية كمرحلة نحو المؤسسة العالمية للزكاة.

(١٢) انظر الإطار المؤسسي للزكاة، ص ٦٣٥.

أهداف الهيئة العالمية للتنسيق بين مؤسسات الزكاة : وتتمثل في الآتي:

١. التنسيق بين مؤسسات الزكاة المحلية والعالمية والتعاون في مجالات توحيد النظم والتشريعات الزكوية والفتاوى التي تتناول قضايا الزكاة، وتبادل الخبرات وبخاصة في حل المشكلات الناجمة عن التطبيق المعاصر للزكاة.
٢. المساعدة في نقل المعونات وتوجيهها إلى المصارف الأكثر حاجة في سائر الدول والمجتمعات الإسلامية.
٣. الاهتمام بمعالجة الأوضاع الطارئة، والمساعدة في تجاوز محن الكوارث الطبيعية، ومعونة اللاجئين والمنكوبين.
٤. التفكير الجدي في إيجاد آليات للمساعدة، وتحويلها إلى الأغراض المذكورة آنفا.
٥. تشجيع المؤسسات الزكوية المحلية والعالمية القائمة، ودعم إقامة وإنشاء مؤسسات زكوية محلية في البلدان والمجتمعات التي لا توجد فيها مثل هذه المؤسسات.
٦. تقديم الدعم الفني ودراسات الجدوى لمؤسسات الزكاة
٧. إعداد برامج لناء قدرات مؤسسات الزكاة سواء على مستوى البناء المؤسسي أو تأهيل العاملين وتطوير الموارد البشرية.
٨. التعاون مع الجامعات والكليات في إعداد المناهج الدراسية حول الزكاة، واستحداث شهادات مهنية معتمدة للعاملين في قطاع الزكاة على غرار الشهادات التي المهنية للعاملين في القطاع الخيري
٩. التعاون مع الجهات ذات الاختصاص في إعداد آليات لتصنيف مؤسسات الزكاة وتطوير أدائها.

هيكل المؤسسة المقترحة:

من أجل تجاوز صعوبة توافر الموارد المالية ومجاهاة النفقات الدورية للهيئة ومجالسها واجتماعاتها يمكن أن يتشكل مجلسها من مندوبي المؤسسات الزكوية المحلية في البلدان والمجتمعات التي توجد بها هذه المؤسسات، أو من ممثلي وزارات الشؤون الدينية أو المجالس الإسلامية في البلدان والمجتمعات التي لا توجد فيها مؤسسات لجمع وتوزيع الزكاة.

وإسهاما من هذه المؤسسات المشاركة في الهيئة في التخفيف من نفقاتها يمكن لكل مؤسسة أن تتحمل نفقات ممثلها في المجلس، علاوة على دفع اشتراكها الدوري فيها.

موارد المؤسسة

١. المساهمات الخاصة من المؤسسات الزكوية المحلية لتغطية بعض النفقات الجارية للهيئة.
٢. التحويلات الزكوية من بعض المؤسسات الزكوية في بعض البلدان الغنية ، وتحويلها إلى مواطن الحاجة في سائر أنحاء العالم الإسلامي.
٣. التبرعات، وأموال الإحسان من أهل الخير للنظر في صرفها في مواطن الحاجة في الدول والمجتمعات الإسلامية.

المبحث الرابع

الحاجة إلى المشروع المقترح

في ظل العولمة والمسجديات الدولية الراهنة

إذا كان ثمة مبررات شرعية وواقعية واستراتيجية لإنشاء هيئة عالمية للتنسيق بين مؤسسات الزكاة - قبل ظهور المسجديات الدولية الراهنة- فإن الأمر بات أكثر إلحاحاً من ذي قبل، لتحقيق أهداف هذا المشروع النبيل في المقام الأول - خدمة لشعوب الدول والمجتمعات الإسلامية- ومواجهة لتحديات العولمة وآثارها السلبية المختلفة في المقام التالي، ومن آثار العولمة التي تحتنا على الاهتمام بهذا المشروع في مجال العمل الزكوي.

١. السعي لتنميط العالم بمؤسساته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإعلامية والثقافية عبر اختراق الحدود والمسافات التاريخية والحضارية والجغرافية للشعوب والدول^(١٣).

٢. نشوء شبكات اتصال عالمية تربط جميع البلدان والمجتمعات في حركية واحدة من خلال اندماج منظومات رئيسة هي:

- المنظومة المالية عبر سوق مالية واحدة
- المنظومة الإعلامية والاتصالية
- المنظومة المعلوماتية التي تجسدها شبة المعلومات العالمية^(١٤).

(١٣) انظر: سهى عبيد، العولمة والإسلام، مركز جنين للدراسات السياسية، ص ٢ .
(١٤) انظر: برهان غليون، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، ط١، دار الفكر ، ١٩٩٩م، ص ١٦ .

وقد نتج عن اندماج هذه المنظومات الثلاث وتوسعها عناصر مهمة وبارزة تعد من الآثار المباشرة لمفهوم العولمة، وبعضها إيجابي - بلا شك - يخدم فكرة "الهيئة العالمية للزكاة"، وهذه المفاهيم يمكن تلخيصها في:

١. تقلص دور الدولة وابتعادها عن الهيمنة على مختلف الأنشطة والمؤسسات.
٢. انتشار المعلومات وسهولة الحصول عليها نسبياً.
٣. زيادة معدل التشابه بين الجماعات والمؤسسات^(١٥).
٤. سهولة الاتصال وانخفاض تكاليفه.
٥. انتشار مراكز التكوين والدراسة عن بعد.

وهذه العناصر وغيرها لو تم الاستفادة منها فإنها بلا ريب ستشجع على قيام الهيئة وأداء دورها الرسالي وتحقيق أهدافها أكثر من ذي قبل.

لكن في ذات الوقت هناك محاذير مهمة يجب الانتباه لها ونحن نخطو نحو إقامة هذا المشروع المبارك، وقد يؤدي عدم التعامل مع هذه المحاذير بعقلانية ورشد إلى الوقوع في شرك الآثار السلبية للعولمة - وما أكثرها - على مؤسسات الزكاة وعلى الهيئة العالمية المقترحة. ولعل أهم ما يسترعي الانتباه في هذا الأمر هو اعتبار منظري العولمة والفكر الغربي الإسلام بما يمثله من تراث فكري وحضاري ومؤسسات في واقع العمل، العدو الحقيقي للحضارة الغربية الرأسمالية وما تمثله من تقدم. وقد ظهر ذلك العداء في العديد من الكتابات بل وحتى في الخطابات الرسمية وغير الرسمية، فيقول أحد المنظرين للسياسة الأمريكية (هنري كيسنجر) في خطاب ألقاه أمام المؤتمر السنوي لغرفة التجارة الدولية (بأن الجبهة الجديدة التي على الغرب مواجهتها هي العالم العربي الإسلامي باعتبار هذا العالم هو العدو الجديد للغرب)، وهذا ما أكده الأمين العام للناثو حيث قال: ويلي كلايس (willy Claes) الذي وصف الأصولية

(١٥) انظر: مهيب غالب أحمد، المستقبل العربي، عدد ٢٥٦، سنة ٢٠٠٠م، ص ٦١.

الإسلامية في خطاب رسمي له بأنها أعظم خطر راهن يواجه الحلف^(١٦)، وفي سلسلة هذه التصريحات صرح دان كويل نائب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش: "بأن العدو الوحيد المتبقي في وجه الغرب هو الإسلام"^(١٧).

هذا النهج الذي تعبر عنه المواقف السابقة بكل وضوح هو الذي أوحى وشجع على تنظيم وإثارة حملات إعلامية غربية منظمة وشرسة ضد الإسلام وشريعته السمحة، وضد القرآن الكريم وشخصية الرسول صلى الله عليه وسلم، وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠٢م^(١٨). حيث وضع الإسلام عند هؤلاء القوم كدين يحث على الإرهاب، واستتبع ذلك أن قامت الهيئات ومراكز صنع القرار بتوجيه الجهات الرسمية وغير الرسمية على الضغط على المؤسسات الخيرية الإسلامية في أوربا وأمريكا وغيرها من البلاد الأخرى.

وفي هذا السياق توجهت الآلة الإعلامية الغربية للربط بين الزكاة كركن ثالث من أركان الإسلام والإرهاب، ويكفي في هذا الصدد أن يلقي المرء نظرة خاطفة على ما تنتشره وسائل الإعلام الغربية، وبخاصة ما تبثه مواقع الإنترنت المغرضة لتجد مئات من تلك المواقع المتخصصة في بث الشبهات حول القرآن والإسلام وشخصية الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم. وكعينة للمواقع التي تطفح بالكيد والمكر الخفي والمعلن، مجلة الناقد التي يصدرها مجموعة من الأمريكيان العرب المسيحيين باللغتين العربية والإنجليزية من خلال موقع خصصوه لهذا الغرض^(١٩)، وقد تناولت في أحد أعدادها فريضة الزكاة تحت عنوان مستفز للمشاعر، **بنك الإرهاب: الركن الثالث من أركان**

(١٦) محمد السمان، موقع الإسلام في صراع الحضارات والنظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى، دار النفائس: ١٩٩٥، صفحة ١٥.

(١٧) الدكتور عبدالكريم بكار، نحو فهم أعمق للواقع الإسلامي.

(١٨) قام مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) بدراسة له مؤخرا - غطت فترة سبعة أشهر تمتد من الأول من سبتمبر ٢٠٠٢م وحتى نهاية مارس ٢٠٠٣م - رصدت كير خلال فترة الدراسة ١٣٢٣٥ مقالا عن القرآن الكريم في مختلف وسائل الإعلام المنشورة باللغة الإنجليزية في أمريكا والدول الغربية؛ أي بمعدل ١٨٩٠ مقالة شهريا، و ٦٣ مقالا يوميا في المتوسط.

(١٩) انظر: www.annaqed.com

الإسلام . وهو مقال تحريضي موجه إلى السياسة الغربيين في أمريكا وأوروبا، ملخصه أن ما تقوم به الدول الغربية من تجفيف الينابيع من خلال الحجز على ممتلكات الجمعيات الخيرية الآتية من التبرعات البسيطة هو أمر يشبه إغلاق ثقب واحد من مئات آلاف الثقوب. ويواصل صاحب المقال توجيهاته بأنه إذا اعتقد الساسة الأمريكيان بأن ذلك هو ما يشكل البؤر الرئيسة لدعم الإرهاب فهو اعتقاد خاطئ؛ لأن المصدر الحقيقي في رأي هؤلاء لدعم الإرهاب هو الركن الثالث من أركان الإسلام: الزكاة.

ووفق هذه المعطيات تتأكد الحاجة إلى إعادة التفكير في المؤسسات الاجتماعية الفاعلة وتجديدها وتطويرها وإيجاد حبل وصل بينها حتى تتمكن من مجابهة التحديات المفروضة عليها.

وأمام هذه التحديات يعد أمر العمل على قيام الهيئة المقترحة مما ينبغي الاهتمام به والتعاون على تحقيقه وهو بلا ريب من التعاون على البر والتقوى؛ لما تمليه علينا الظروف الراهنة، ومن قبل مبادئ الشريعة وقواعدها العامة. ويجب - في نظري - أن يمنح هذا الموضوع الأولوية في سلم العمل الزكوي المعاصر.

المؤمل من الهيئة أن تحققه في الأجل القصير:

سبق الإشارة إلى الأهداف الاستراتيجية للهيئة المقترحة، وفي عجلة أشير إلى المؤمل من الهيئة تحقيقه في خطة عمل قصيرة الأجل:

١. السعي بالارتقاء بنشاط مؤسسات الزكاة إلى العالمية: من خلال تشجيع مؤسسات الزكاة المحلية على العمل الخارجي وتقديم الدعم الفني لها، وتمثيلها في إقامة تحالفات استراتيجية مع المؤسسات الدولية التنموية المعنية بمحاربة الفقر وبخاصة في ظل انخفاض الموارد المالية للمؤسسات الزكوية مقارنة بحاجات الأمة الملحة.

٢. دعم حركة الاجتهاد الفقهي في مجال الزكاة: من خلال إيجاد آلية للاجتهاد الجماعي، وتكوين شبكة من المختصين والخبراء في الاقتصاد والمحاسبة، والتعاون مع

اللجان الشرعية المحلية للعمل على حصر المشكلات العملية للتطبيق المعاصر للزكاة وإيجاد الحلول المناسبة لها^(٢٠).

٣. مساعدة المؤسسات الزكوية المحلية في تحويل الزكاة إلى المصارف الأكثر حاجة وبخاصة المصارف الملحة في سائر أنحاء العالم الإسلامي.

٤. القيام بدراسات الجدوى في استثمار أموال الزكاة ومدى إمكانية إسهامها في تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة في ضوء قراري مجمع الفقه الإسلامي الدولي والهيئة الشرعية العالمية للزكاة بجواز استثمار أموال الزكاة^(٢١).

٥. العمل على تطوير الأنظمة واللوائح والقوانين المتعلقة بالزكاة ، وصياغة مشروعات أنظمة وقوانين نموذجية تتاح لكافة الدول والمجتمعات الإسلامية الراغبة في أن تستفيد منها في تطبيق نظام الزكاة وفق ظروفها وإمكانياتها.

٦. الاهتمام بالجانب الإعلامي من خلال برنامج يسعى إلى التعريف بالزكاة على المستوى العالمي، وأهدافها السامية المتمثلة في التخفيف من حدة الفقر والرعاية الاجتماعية والصحية للفقراء والمساكين، ومحاولة رفع مستوى الثقة بمؤسسات الزكاة والإسهام في الدفاع عما تثيره بعض وسائل الإعلام الغربية من شبهات حيالها^(٢٢).

٧. التعاون والتنسيق مع مؤسسات الزكاة والهيئات والمعاهد المختصة لإنشاء أجهزة مستقلة للرقابة والتدقيق، وإصدار معايير محاسبية وشرعية تحتكم إليها مؤسسات الزكاة في التطبيق العملي للركن الثالث من أركان الإسلام^(٢٣).

(٢٠) انظر: فؤاد العمر، آفاق التعاون المستقبلي العالمي بين مؤسسات الزكاة، أبحاث وأعمال المؤتمر الخامس للزكاة، منشورات بيت الزكاة، الكويت، ٤٤ .

(٢١) سبق ذكر قرار المجمع. وانظر: الهيئة الشرعية العالمية للزكاة، فتاوى وتوصيات ندوات قضايا الزكاة المعاصرة، (الندوة الثالثة)، منشورات بيت الزكاة، الكويت، ص ٧٨ .

(٢٢) فؤاد العمر، مرجع سابق، ص ٤٥ .

(٢٣) المرجع نفسه.

مبادرات رائدة نحو المؤسسة المنشودة

١. الإعلان عن إنشاء المؤسسة العالمية للزكاة بعد جهد مقدر من سعادة الشيخ صالح كامل خلال مؤتمر عام في ماليزيا شارك فيه عدد من وزراء الشؤون الإسلامية والأوقاف ومؤسسات الزكاة - في كوالالمبور ٢٠٠٦م.
٢. إعلان الشيخ صالح كامل على إنشاء عدد من المؤسسات العالمية للزكاة في عدد من الدول الإسلامية والعربية.
٣. اجتماع أجهزة الزكاة والدخل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الخلاصة

هذه الورقات تعتبر محاولة لعرض الجهود التي بذلت من أجل إقامة مشروع المؤسسة العالمية للزكاة، مع اقتراح صيغة للمرحلة الراهنة ، تمثل إطاراً أو آلية للتنسيق بين مؤسسات الزكاة المحلية، والعمل على دعم العمل الزكوي القائم في سائر الدول والمجتمعات الإسلامية الرسمي منه والشعبي "الأهلي"، والمساعدة في إقامة مثل هذه المؤسسات في الدول التي لا توجد فيها. مع النظر في دراسة إمكانية تحديد الحاجات الملحة في سائر أنحاء العالم الإسلامي بدوله ومجتمعاته، والإسهام في سد ما يمكن سدّه منها. مع التفكير في صيغ عملية وآليات لبلورة فكرة المؤسسة العالمية للزكاة مستقبلاً إن شاء الله تعالى.

وإذا كان لي من كلمة في الختام فإني أتطلع إلى أن يعمل أهل الاختصاص وأصحاب الشأن على الإفادة من جميع الجهود التي بذلت وتبذل من أجل بلورة مشروع الهيئة العالمية للزكاة ووضع رؤية استراتيجية لعمل الهيئة، تعرض على مختلف المؤسسات الزكوية والخبراء والعلماء لإثرائها ثم يتم تقديمها إلى الجهات المختصة لعلها تجد منفذاً للتطبيق.

والله ولي التوفيق.